شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

رسالة في علم الوضع

المؤلِّف

شمس الدين بن محمد الأنبابي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

الملك عبد العزيز
المكتبة
مكة المكرمة

هذه رسالة في الوضع للعلامة شمس الدين محمد
الأنبابي حفظه الله تعالى وأبناه ونفع
بعلومه آمين يارب العالمين

مخطوط رقم ٢٣٥
شمس الدين محمد الأنبابي
رسالة في علم الوضع ، ١٢٨٩هـ
٢٢ ورقة ٢٠ سم
٢٢ × ٢١

جامعة الملك سعود
مكتبة الملك فهد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه رسالة في تحقيق الوضع وما له من الأقسام وشيء مما يتعلق بذلك مرتبة على مقدمة وتقسيم وخاتمة المقدمة الوضع لغة جعل الشيء لغيره وكأنه لا يستلزم تسمية المعنى الاصطلاحي وضعا مع اعتبار المناسبة تصوير المعنى بصورة الحيز شاع جعل المعاني ظروفا للألفاظ فيقال الكتاب في كذا والباب في كذا أو يطلق ويراد به الأسقاط والكذب وضرب من السير يقال وضعت عنه الدية أسقطتها ووضع الرجل الحديث كذب فيه ووضع البعير أو أشار الضرب المعروف من السير وأصطلاحا مشترك بين معنيين أحدهما تعيين الشيء بإزاء المعنى وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازي فإنه معين بإزاء معناه بهذا خلاف على ما يشعر به كلامهم بل صرح بعضهم بالاتفاق على ذلك وثانيهما تعيين الشيء للدلالة على شيء بنفسه وعليه فالمجاز ليس بموضوع لمعناه المجازي فإن تعيينه للدلالة عليه بقرينة لا بنفسه كما أفاده السعد في شرحي التلخيص والمفتاح لكنه حققه في التلويح أن تعيين المجازي لمعناه ليس للدلالة إذ الدلالة حاصلة بالقرينة سواء وجد هذا التعيين أو لا فيه كلام شاف وأجاب العصام عنه بأنه لا مانع من تعدد أسباب دلالة شيء على شيء ألا يرى أن الدال بالالتزام لو وضع للدلالة صار دلالته سببا دلالة ولا ينافي كونه هذا الوضع للدلالة حصولها بدونه فإذا عينت لفظ لمعناه المجازي صار هذا التعيين سببا للدلالة فلا مانع من كونه

التعيين

التعيين لتلك الدلالة فمعنى كلامه في التلويح أن تعيينه المجاز ليس لتحصيل أصل الدلالة فإنه أصل الدلالة حاصل من غير تعيينه فهو لتحصيل نوع من الدلالة وهو الدلالة المعتبرة في طرق الأفادة والاستفادة وهي الحاصلة بالتعيين لذلك المدلول بخلاف تعيين الحقيقة فإنه لتحصيل أصل الدلالة غالبا وقد يكون لتحصيل الدلالة المعتبرة دونه أصلا كما إذا عين لفظ بنفسه للازم الموضوع له أو لجزئه فإنه الدلالة كانت حاصلة بدونه هذا التعيين وخصه أنه السعد في شرحي التلخيص والمفتاح حمل الدلالة على الدلالة المعتبرة في طرق الأفادة والاستفادة فقال أنه تعيين المجاز لمعناه لأجل الدلالة وعلى هذا فهو خارج بتعيينه عن تعريف الوضع لا لقولهم بنفسه وحملها في التلويح على أصل الدلالة وأنه لم تكن معتبرة فقال أنه تعيينه ليس للدلالة وعلى هذا فهو خارج بقولهم للدلالة وقولهم بنفسه لغو ومع ذلك فالتعريف غير جامع لأنه يخرج عنه حينئذ تعيين اللفظ بنفسه للازم ما وضع له أو لجزئه قال العصام ومما ينبغي أن ينبه عليه أنه السعد ثبت في تلويحه الوضع للمجاز وسماه فائدة جليلة وأنكره في شرح المفتاح حيث قال لم يثبت مما يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وأنما قالوا أي القوم لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة فهم منه البعض أنه هذا معنى الوضع الحقيقي ولم ينتبه لاشتراط عدم القرينة ويمكنه أنه يوفق بينه كلامه بأنه ما في التلويح نظرا لاصطلاح الأصوليين وما في شرح المفتاح نظرا لاصطلاح البيانيين وقد تبين لك من هذا أنه التعريف الذي أتى به في التلويح كما أنه غير جامع لما مر هو غير جامع أيضا من جهة أنه

لا يشمل تعبيه المجاز وهو منه الوضع عند الأصوليين فالمناسب لاصطلاحهم
تعريفه بأنه تعبيه الشيء بأزاء المعنى لكنه يعتذر عنه بأنه لما خفي اصطلاحهم
على أنه تعبيه المجاز منه الوضع جاء بأهم على ما هو ظاهر كلامهم فأتى بهذا التعريف
وحمل فيه الدلالة على أصل الدلالة لأنه ذلك هو المناسب للقول بأنه تعبيه
المجاز ليس منه الوضع الذي هو ظاهر كلامهم ثم نبه على اصطلاحهم وقد
اشعر بذلك تسميته فائدة جليلة ﴿٢﴾ وعلم الوضع ﴿٢﴾ هو القواعد كقولهم
الوضع العام هو الذي لوحظ فيه الموضوع له ملتبسا بمومه أو الخاص شخصا
بآلة كلية والوضع الخاص هو الذي لوحظ فيه الموضوع له الخاص شخصا بلا آلة ﴿٢﴾
وموضوعه ﴿٢﴾ الالفاظ من حيث وضعها وغايته الأمة منه اختلاط بعض
الأوضاع ببعض التقسيم ﴿٢﴾ ينقسم الوضع الى قسميه شخصي ونوعي لأنه
الموضوع أنه أخذ شخصا بعينه فالوضع شخصي مثل أنه يقول الواضع عينت
هذا اللفظ للدلالة على معنى كذا او أنه أخذ عاما فالوضع نوعي مثل أنه يقول
كل لفظ يكون على هيئة كذا اعينته ليدل على كذا وكل واحد مشرحا بالاستقراء
تدوينة أقسام على ما قاله بعض المتأخرين وستعلم حقيقة الحال ان شاء
الله تعالى ﴿٢﴾ الأول ﴿٢﴾ ان يكون الموضوع له والوضع كلاهما عاميه ﴿٢﴾ والثاني
ان يكونا خاصيه ﴿٢﴾ والثالث ﴿٢﴾ ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاص
وبيان انقسام كل منهما ثلاثة أقسام أنه الواضع يجب عليه أن يلاحظ اطرافه
اعني الموضوع والموضوع له عند الوضع والتعيين فانه كما قد لاحظ الموضوع
شخصا فلا يخلو اما ان يكون قد لاحظ الموضوع له أيضا شخصا منه
حيث هو شخصي ولو ذهنا واستحضره بلا آلة وذلك في وضع الأعلام

سوى علم الشخص الملحوظ بوجه كلي كما سيأتي بيانه وسوى الأدوات فيكون الوضع
شخصيا خاصا الموضوع له خاص وأما ان يكون قد لاحظ الموضوع له الجزئي واستحضره
بوجه كلي عام مثل وضع الحرف والبرهات على ما حققه بعض المتأخرين منه أنه
الموضوع له في الحرف والبرهات جزئي فيكون الوضع شخصيا عاما الموضوع
له خاص وهذا القسم اخترعه بعض المتأخرين في أقسام الوضع الشخصي
﴿٢﴾ وبقي ﴿٢﴾ أنه يعلم انه وضع العلم الشخصي لمن لم يعلم الواضع بحالة
منه قبيل الوضع العام لاستحضار الموضوع له حينئذ بأنه كلية فانه العلم
بالجزئي على وجه جزئي لا يمكنه الا بأحدى طرق الحواس وأما انه يكون قد
لاحظ الموضوع له العام الكلي لا من حيث تشخصه وذهنا فيكون
الوضع شخصيا عاما الموضوع له عام واما ان يكون الموضوع له عاما ملحوظا
بوجه خاص فليس بواقع ﴿٢﴾ وأدنى ﴿٢﴾ ما يمنعه أنه تعسف وتكلف بلا حاجة
فانه لحظ العام أغنى ابدا عنه الوجه الخاص وأنه كما انه الواضع عند الوضع
والتعيين قد لاحظ الموضوع بوجه كلي عام كما صورناه آنفا فقد خلوا
أما أنه يكون قد لاحظ الموضوع له شخصا منه حيث هو شخصي واستحضره
بلا آلة فيكون الوضع نوعيا خاصا الموضوع له خاص ولا منافاة بينه عموم
الموضوع وخصوص الموضوع له وأما انه يكون قد لاحظ الموضوع له الجزئي
واستحضره بوجه كلي عام فيكون الوضع نوعيا عاما الموضوع له خاص وهذا
القسم اخترعه بعض المتأخرين في اقسام الوضع النوعي وأما أنه يكون
قد لاحظ الموضوع له العام الكلي لا من حيث تشخصه وذهنا فيكون
الوضع نوعيا عاما الموضوع له عام وسموا الوضع النوعي الخاص الموضوع له خاص

بوضع الأوائل قالوا فالواضع قال مثلا كلما يصح انه يركب منه فعل متحرك
الوسط مفتوح الآخر عينته للدلالة على ماهية تلك الصيغة الثلاثية
الماضوية منه حيث تعيينها ذهنا فالمركب منه تلك الحروف الثلاثة المذكورة
سواء كانه مفتوح الوسط او مكسوره أو مضمومه علم جنس لتلك
ومحصله انه الواضع لما وضع فعل مفتوح العين وفعل مكسورها وفعل
مضمومها استحضرها بتانونه كلي وهو كل ما يصح انه يركب منه فعل متحرك
الوسط مفتوح الآخر ووصفها لمطلوه صيغة ثلاثية ماضوية صادقة
بنحو ظرف وشرب وضرب منه حيث تعيينه ذلك المطلوه في الذهن
وتشخصه فكانه هذا الوضع نوعيا لأنه لاحظ الموضوع الشخصي
بوجه كلي خاصا لملاحظة الموضوع له منه جهة خصوصه وتشخصه
وهنا بد ألة لموضوع له خاص لتعيينه الموضوع له وهنا فعلم
منه هذا أنه الأونانه منه قبيل علم الجنس لمدلوله منه الوضع الخاص
لموضوع له خاص وأنه يكونه شخصيا ونوعيا وذلك انه تقدم التمثيل
للوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص بالأعلام سوى علم الشخص
الملحوظ بوجه كلي والأونانه وذلك شامل لبعضه الأعلام الجنسية
وقد علم هنا انهم مثلوا للوضع النوعي الخاص بالأونانه التي هي منه
قبيل علم الجنس لكنه في التمثيل بالأونانه نظر فأنه الواضع اذا قال
كلما يصح أنه يركب الخ لزم أنه تكونه صيغة فعل بضم العين موضوعة
لمطلوه الصيغة الثلاثية الماضوية الصادقة بذلك المطلوه بالمضموم
والمفتوح والمكسور ونظير ذلك يقال في فعل بالكسر أو بالفتح

وحينئذ

وحينئذ يجب أنه يضع فعل بضم العين لمطلوه صيغة ثلاثية ماضوية
مضمومة العين وأنه يضع فعل بفتح العين لمطلوه صيغة ثلاثية ماضوية
مفتوحة العين وأنه يضع فعل بكسر العين لمطلوه صيغة ثلاثية ماضوية
مكسورة العين فيكونه الوضع شخصيا لا نوعيا ثم اذا قال الواضع
كلما يصح أنه يركب منه فعل عينته للدلالة على مطلوه صيغة ثلاثية
ماضوية مناسبة له في تشخص حركة العين وهو الظاهر لكفايته
واغنائه عنه تعدد الوضع لكنه لا يخفى أنه لا بد حينئذ منه التوزيع
فانه لا يصح أنه يكونه المعنى عينت كل واحد منه الألفاظ الثلاثة
لماهية صيغة ثلاثية ماضوية مناسبة لكل واحد منها كما لا يخفى
او مناسبة لواحد منها اي واحد كانه لاقتضائه انه فعل بالفتح
مثلا موضوع لكل ماهية منه الماهيات الثلاث المتقدمة فيعود
المحذور واذا علمت هذا علمت أنه ما يخص كل واحد منه الألفاظ
الثلاثة ليس شخصا بخصوصه ومطلوه صيغة مفتوحة ثلاثية
ماضوية بخصوصه وهكذا بل اشتخصت الجميع بالة كلي ويتضح
لك هذا منه كونه الضمير في قوله ومطلوه صيغة ثلاثية ماضوية
مناسبة له الخ عائدا الى مدخول كل الذي هو دائر بينه الألفاظ
الثلاثة المختلفة المندرجة فيما يصح أنه يركب منه ف ع ل فانه ذلك
يوجب أنه ما يخصه في الوضع ليس هو المستحضر بنفسه
الذي عاد منه الضمير أعني مطلوه صيغة ثلاثية ماضوية
مناسبة له في شخص حركة العين بل دائر بينه ثلاثة أمور

انه شخصان زيد التى اعتبرها الواضع لا يجب انه تكون هى
شخصانه التى اعتبرتها انت عليه علمت بالوضع بل تجد شخصانه
عندك فى وقت اخر تمام الكلى لا يوصف بالتعيين والتشخص
منه حيث كليته وانه وصف بالوحدة وانما يوصف بذلك منه حيث
خصوصه وجزئيته الاضافيه كما أوضحه العلامة الجوهرى فى رسالته
فى الفرق بينه علم الجنس وأسمه قال فوصف الحقيقة فى علم
الجنس بالتعيين والتشخص انما هو منه حيث خصوصه وجزئيتها
لا منه حيث كليتها وعمومها او انه المراد بالتشخص الذى فى العلم
مطلقه التميز عن المشاركة فليستنبه لذلك اهـ واستدل الصبان
دخول التعيين والتشخص سواء كانا ذهنيا او خارجيا فى وضع
العلم واختار القول بانه شرط فى الموضوع له خارج عنه فقال انه
التعيين والتشخص سواء كانا ذهنيا أو خارجيا أم اعتباري
كما صرحوا به فلو كانا جزء داخلا فى مفهوم العلم لزم انه يكون
مدلول العلم شخصيا أو جنسيا ام اعتباريا لأنه المجموع
المركب منه الوجودى والاعتبارى اعتبارى وانه دلالة لفظ
زيد مثلا على مجرد الذات تضمنه لمطابقة وكل منه اللازميه فى
غاية البعد انه لم يقله باطلا اهـ ويجرى مثل ذلك فى بقية المعارف
ولا يخفى انه قوله لأنه المجموع الخ بالنسبة لعلم الشخص فقط
ومقصوده أنه يلزم انه يكون مدلول كل علم اعتباريا مع انه
العلم الشخصى مدلوله وجودى ثم أنه أراد انه مدلول العلم

على انه

على انه التعيين داخل فيه اعتبارى مخصه فيناقى كونه ما وضع له علم
الشخص امرا وجوديا خارجيا فلا يخفى فساده وانه اراد انه
اعتبارى باعتبار بعضه و البعضه الأخر وجودى قلنا يبقى
فى الخارجية هذا البعضه هذا بالنسبة الى اللازم الأول واما
بالنسبة الى الثانى فأنه كان وجه البعد أو البطلان انه السامع لا
يفهم منه اللفظ الذات والتعيين حتى تكون الدلالة على الذات
تضمنا او هى فهم الجزء فضمنه الكل بل أنما يفهم منه مجرد الذات
فتكون الدلالة عليها مطابقة فهو غير سلم لأنه السامع العالم
بالوضع يفهمهما معا على انه قائل بانه المراد فى هذا العلم فهذه
الواضع معللا بانه بعضه اصحاب هذا الفرقه وهو المحقق الخبيصى
وشاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهنه الواضع وحينئذ يرد
عليه انه التعيين فى ذهنه الواضع ضرورى والا فأكثر
الوضع فما معنى كونه شرطا فى وضع علم الجنس ودونه اسمه
فأنه قيل مراده انه اعتباره التعيين شرطا لا أنه نفسه
التعيين شرط ورد بأنه لا معنى لاعتباره الا جعله مما يفاد
باللفظ وهو حينئذ شرط ولو على أنه صفة تابعة لا شرط
ولا يقال معنى اعتباره التعيين أنه يضع للماهية ملاحظا
اقترانها بالتعيين قاطعا النظر عنه جدية صدقها على
الكثيرين لأنا نقول هذا يؤدى الى رجوع هذا الفرق الى ما
ابداه هو بعد أنه تكلم على هذا الفرق حيث قال وكثيرا ما يخطر

يبالى فرقه اخر بينه علم الجنس واسمه قريب منه الفرقه السابقه
وهو انه الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة
صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها
ذهنا بمعنى انه تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دونه
الصدق ولهذا كانه معرفة واسم الجنس هو ما وضع لها من حيث
صدقها على كثيرين بمعنى أنه الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه
دون التعيين فيكون التعيين حاصلا غير متصور فى وضعه ولهذا
كانه نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى
ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم اهـ والوجه انه يعتبر
الذهن من حيث هو لا بقيد كونه ذهن الواضع ولا غيره
كما مرت الاشارة اليه فى أول الخاتمة ولا يلزمنا اعتبار ذهن
الواضع الا لو اردنا نقل كلام اصحاب الفرقه وحكاية فرقهم
وذلك لأنه لفظ اسامة متى لا يراد منه الماهية المعينة فى
ذهن الواضع كما لا يخفى بل الماهية المعينة فى الذهن أى
ذهن وجدت فيه بقطع النظر عن كونه ذهن الواضع او
غيره هذا وقد علمت فيما سبق ما هو الوجه فى اسماء
الكتب والتراجم واسماء العلوم والمشهور أنه الأولية من
قبيل علم الشخص والاخير من قبيل علم الجنس وكلام البدر
الحفنى يقتضى العكس ووجهه العلامة الامير فقال وقد يفرق
بينهما بأنه اسماء العلوم من قبيل علم الشخص لأنه القصد

منها

منها القواعد والمسائل فالمقصد من أسماء العلوم المعانى لا
الألفاظ والمعانى لا تختلف فيدركها وادراكها فى الذهن لا يوجب
تعددها لأنه الوجود الذهنى ليس وجودا حقيقة عند اهل
السنة بل هو تصورات وتجريدات ضرورة انه لو كانه وجودا
حقيقيا لكانه كل من ادرك النار فى ذهنه حرقته بالفعل واما
اسماء الكتب واسماء التراجم فمنه حيز علم الجنس لأنه
القصد منها الالفاظ لا المعانى والألفاظ توجد فى محالها فكانت
تتعدد بتعدد محالها اهـ قال مولى محمد يوسف فى حواشيه على شرح
ملا محمد حسنه لسلم العلوم لمحب الله البيهارى أعلم انه الحكماء
وغيرهم متفقون على ان النار متى وجدت بها وجودا يترتب عليها
احكامها ويصدر عنها آثارها من الاحراق والاضاءة وغيرهما
وهذا هو الوجود الخارجى واختلفوا فى أنه لها وجودا آخر غير
الوجود الخارجى اولا فذهب الحكماء الى أنه لها وجودا ذهنيا ايضا
والمتكلمون هم النافون للوجود الذهنى يقولون لأنه حصول
حقيقة الجبل والسماء مع عظمهما فى ذهننا غير معقول واجاب
الحكماء بأنه ما يمتنع حصوله فى الذهن هو هوية الجبل والسماء
فانه هو باتحادها موجود بوجود خارجى يمتنع ان يحصل فى أذهاننا
وأما منهوياتهما الكلية فقد يمتنع حصولها فى الذهن اذ ليست
موصوفة بصفات تلك الهويات اهـ فقد علمت من هذا انه العلم
ايضا متعدد وقد يوجه كونه الأولية من قبيل علم الشخص

والأخير منه قبيل علم الجنس بأنه اسماء الكتب والتراجم اسماء
لشيء معين لا يطرأ عليه زيادة وأما أسماء العلوم كعلم الفقه
فهي أسماء لماهيات كلية تشمل القواعد الحاصلة بالفعل والقواعد
التي لم تحصل بعد ويرد عليه انه عدم زيادة الشيء لا تستدعي
عدم الوضع لماهيته الكلية على طريقة علم الجنس وانه زيادته
لا تمنع منه الوضع له على طريقة علم الشخص اذ الذهن قادر
على استحضار مجموع ما حصل وما لم يحصل بعد فيستحضره الواضع
ويضع له على طريقة علم الشخص ونقل ابن قاسم عنه السيد الجرجاني
انه بعضهم يفصل في اسماء العلوم بينه انه يراد بها القواعد
او الأدراكات فجعلها على الأول اعلاما شخصية معللا بأنه
القواعد التي في ذهنه زيد هي التي في ذهنه عمرو منه غير نظر الى
قصد المحل وعلى الثاني اعلاما جنسية معللا بأنه الأدراك امر
كلي له افراد متميزة بالشخص ضرورة انه ادراك زيد
بغير ادراك عمرو وانه لم ينظر الى المحل بخلاف ما سبق فانه
التمايز فيه انما جاء منه محله وسكت عما اذا اريد به الملكة
والظاهر أنها كالادراك ثم لا يخفى عليك ما فيه بعد فهم ما
تقدم والله أعلم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن
ذكره الغافلون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين تمت

قبيل عصر الجمعة غرة شعبان سنة ١٠٨٩ الف وثمانية وثمانين من هجرة سيد المرسلين